



تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢/ ذو القعدة /١٤٢٩هـ الموافق  
٢٠٠٨/١١/٢ م . برئاسة القاضي السيد مدحت المحمود وعضوية كل من  
السادة القضاة فاروق السامي و جعفر ناصر حسين و أكرم طه محمد و أكرم  
أحمد بابان و محمد صائب النقشبندي و عبود صالح التميمي وميخائيل شمشون  
قس كور كيس وحسين أبو ألتمن المأذونين بالقضاء باسم الشعب وأصدرت  
قرارها الآتي :

المميز/ وزير الداخلية /إضافة لوظيفته وكيله الرائد الحقوقي  
فاضل علوان كاظم .  
المميز عليها / ندى صبار رياح .

#### الادعاء :

إدعى وكيل المدعية (المميز عليها) أمام محكمة القضاء الإداري أن موكلته  
تطلب منح ابنتيها القاصرتين فاطمة وجنار الجنسية العراقية تبعاً لجنسيتها  
العراقية والمولودتين من أب فلسطيني الجنسية وقد قدمت المدعية طلباً الى  
مدير شؤون الجنسية لمنح ابنتيها الجنسية العراقية وقد رفض الطلب ونتيجة  
المرافعة الغيابية أصدرت المحكمة حكمها المرقم ٢٠٠٨/١١٦ في  
٢٠٠٨/٦/٣٠ القاضي بالزام المدعى عليه /إضافة لوظيفته بمنحها الجنسية  
العراقية تبعاً لجنسية والدتها (المدعية) العراقية مع تحميله المصاريف  
وأتعاب المحاماة وقد اعترض المعارض (المميز) أمام المحكمة المذكورة

(٣-١)



بتاریخ ٢٧/٧/٢٠٠٨ ونتیجة المرافعة الحضورية العنوية أصدرت المحكمة حکمها المرقم ١١٦/قضاء اداري/اعتراضية/٢٠٠٨ في ١/٩/٢٠٠٨ القاضي برد دعوی المعترض وتأييد الحكم الغیابی الصادر بتاریخ ٣٠/٦/٢٠٠٨ مع تحميله المصاريف ، طعن (المميز) وزير الداخلية /إضافة لوظيفته بالحکم المذكور بلائحته التمييزية المؤرخة ٢٥/٩/٢٠٠٨ طالباً نقضه ولأسباب المبينة فيها .

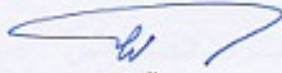


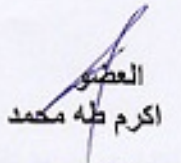
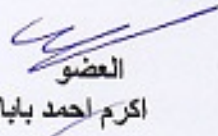
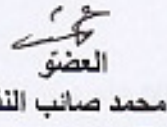
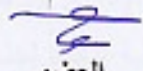
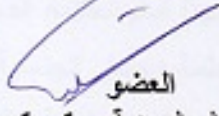

### القرار:

لدى التدقیق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد ان الطعن التمييزي مقدم ضمن المدة القانونية قرر قبوله شكلاً ولدى عطف النظر على الحكم المميز وجد انه غير صحيح ذلك ان المدعية (المميز عليها) قدمت طلباً الى مدير شؤون الجنسية لمنح بنتيها فاطمة وجنار بنتي معقل احمد الجنسية العراقية لانها عراقية الجنسية ومتزوجة من فلسطيني ، وأقامت الدعوی حسب وصايتها عن بنتيها المذكورتين وامتنعت المديرية المذكورة عن منح المذكورتين الجنسية العراقية وكانت قد قدمت الطلب في ٢٠/٤/٢٠٠٨ ولم تنظم من قرار الرفض قبل إقامة الدعوی كما تقضي بذلك المادة (٧/ثانياً/و) من قانون مجلس شوری الدولة رقم (٦٥) لسنة ١٩٧٩ المعدل ، كما أنها لم تبرز للمحكمة حجة الوصاية عن ابنتيها القاصرتين كما لم تقم المحكمة بتثبيت أرقام وتواريخ المستندات المبرزة في الدعوی ولم تكمل هذا النقص عند الاعتراض على الحكم الغیابی ولكل ما تقدم قرر نقض الحكم المميز

(٣-٢)



واعادة الدعوى الى محكمتها لإتباع ما تقدم وعلى ان يبقى رسم التمييز  
تابعاً للنتيجة وصدر القرار بالاتفاق في ٢/ذو القعدة/١٤٢٩هـ الموافق  
٠ م ٢٠٠٨/١١/٢

 الرئيس مدحت المحمود	 العضو فاروق محمد السامي	 العضو جعفر ناصر حسين
 العضو اكرم طه محمد	 العضو اكرم احمد بايان	 العضو محمد صائب النقشبدي
 العضو عبود صالح التميمي	 العضو ميخائيل شمشون قس كوركيس	 العضو حسين أبو التمن